تتراوح مساحتها ما بين ١٠ ـ ٥٠ دونماً [١٢] ، اي ما يعادل نسبه ٤١,٩ ٪ . أما الحيازات الكبيرة (٥٠٠٠ دونم فأكثر) فلم تزد عن ١٥ حيازة في سنة ١٩٥٣ [١٣] وعن ٣٠ حيازة في سنة ١٩٦٥ [١٤] .

وبالرغم من أن نسبة العاملين في قطاع الزراعة كانت تعادل ٤٠٪ من مجموع العاملين [١٥] ، الا ان نسبة مساهمة هذا القطاع في الانتاج المحلي كانت ٢٦,١ ٪ في سنة ١٩٦٦ ، في الوقت الذي بلغت فيه نسبة مساهمة قطاع الخدمات ٦٠,٥ ٪ [١٦] . كما بلغت نسبة مساهمة الضفة الغربية من اجمالي الانتاج المحلي للمملكة ٣٦٪ ، شكلت نسبة الزراعة منه ٨٪ فقط [١٧] .

وقد أدى عدم تشجيع الاستثمارات في قطاع الزراعة ، الى استمرار الاعتماد على العمل اليدوي المكثف ؛ اذ ظلت الطاقة الحيوانية والجسدية البشرية هي المستخدمة . أما المكننة فكان استخدامها محدوداً . فعلى سبيل المثال ، بلغ عدد التراكتورات ٨٧ تراكتوراً في سنة ١٩٥٧ ، فقط [١٨] ، وبعد عشر سنوات لم يزد العدد عن ١٤٧ [١٩] . كما أن استخدام الاسمدة الكيماوية والطرق الحديثة في الري لم يكن مألوفاً . ولم تكن القروض الممنوحة لهذا القطاع بكافية لتطويره ، حيث لم تزد عن ٣٥٥ الف دينار في سنة ١٩٥٨ [٢٠] ، و٤٦١ الف دينار ، في سنة ١٩٦٦ [٢١] .

وبالرغم من ضعف هذا القطاع ، فقد ساهمت الضفة الغربية باكثر من ٨٠٪ من اجمالي انتاج المملكة من الزيتون ، و٦٥٪ من الخضار ، و٦٠٪ من الفواكه و٣٠٪ من الحبوب [٢٢] .

العمالة والاستخدام

بلغ مجموع العاملين في قطاع الزراعة في الضفة الغربية ، قبل الاحتلال مباشرة ، ١٣٩٣٣٨ عاملاً ، لا تتجاوز نسبة العاملين الدائمين منهم الـ ٦٤,٧ ٪ ، مما يشير الى بطالة مقنعة في هذا القطاع . كما لم تزد نسبة العاملين بأجر عن ٣٥٪ . وقد شكل الذكور ٧٩,٥٪ من مجموع العاملين ، و٩٣٪ من مجموع العاملين بأجر . أما العاملون الدائمون فهم جميعاً من الذكور باستثناء ١٥٧ عاملة من الاناث كما يبين الجدول ١ .

وتأتي منطقة نابلس في المرتبة الاولى من حيث عدد العاملين في الزراعة ؛ اذ تبلغ نسبتهم فيها ٥٦,٥٪ من المجموع العام للعاملين في الضفة الغربية . وتشكل الاناث العاملات نسبة ٦٨٪ من مجموع الاناث العاملات في قطاع الزراعة في الضفة الغربية . كما تشكل نسبة العاملين بأجر فيها ٦٣٪ من مجموع العاملين باجر . وتنخفض بالمقابل نسبة العاملين لأنفسهم وللأسرة من مجموع العاملين في المنطقة ؛ اذ تصل الى ٦١٪ ، وتبلغ نسبة العاملين الدائمين ٦٥٪ من مجموع العاملين . أما نسبة الاناث العاملات فترتفع عنها في المناطق الاخرى اذ تصل الى ٢٥٪ من مجموع العاملين .

وتأتي منطقة القدس في المرتبة الثانية من حيث عدد العاملين ، وفي هذه المنطقة لم تزد نسبة العاملين بأجر ، وجميعهم من الذكور ، عن ٢٨٪ من المجموع العام ، لذا يشكل العاملون لحسابهم وللأسرة النسبة الكبرى ، اي ٧٢٪؛ بينما تبلغ نسبة هؤلاء في منطقة الخليل ٦٦٪ . أما العاملون الدائمون فترتفع نسبتهم في منطقة القدس ؛ اذ تبلغ ٦٧ ٪ ، وتنخفض في منطقة